



اللقاء الوطني السادس للحوار الفكري التعليم... الواقع وسبل التطوير

(اللقاءات الحوارية بالمناطق)

منطقة عسير

(التعليم العام)

الثلاثاء ١٩/٨/١٤٢٧هـ الموافق ١٢/٩/٢٠٠٦م

رصد اللجنة العلمية

بسم الله الرحمن الرحيم

افتتاح اللقاء

تم افتتاح اللقاء في الثامنة والنصف صباح يوم الثلاثاء ١٩/٨/٢٧هـ الموافق ٢٠٠٦/٩/١٢م بمنطقة عسير بتلاوة آيات من الذكر الحكيم، تلا ذلك كلمة معالي الشيخ الدكتور/ راشد الراجح الشريف نائب رئيس اللقاء الوطني للحوار الفكري، تضمنت الترحيب بالمشاركين والمشاركات، وأهداف مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني، ورسالته والبرامج التي تم إنجازها، مثنياً دور خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز — حفظه الله — وسمو ولي عهده الأمين في دعم الحوار الوطني للخروج برؤى وتصورات وتوصيات يتم بلورتها وصياغتها لما فيه خدمة المواطنين في المملكة العربية السعودية.

بعد ذلك استعرض معاليه مسيرة لقاءات الحوار الوطني بدءاً من اللقاء الأول الذي انعقد في الرياض، ثم كان اللقاء الثاني في مكة المكرمة عن الغلو والتطرف بمشاركة الرجال والنساء. ثم اللقاء الثالث عن المرأة الذي عقد في المدينة المنورة، وقد اتخذ الحوار أسلوباً جديداً منذ اللقاء الرابع الذي كان عن الشباب الذي عقد في المنطقة الشرقية حيث تمت إقامة (٢٦) ورشة عمل في جميع مناطق المملكة، تلا ذلك اللقاء الوطني الخامس عن العلاقة مع الآخر، وقد أعقب كل لقاء تشرف المشاركون والمشاركات بالتقاء خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز حفظه الله، وعرض ما تم في كل لقاء.

وفي ختام كلمته أشار معاليه إلى آداب الحوار وبرنامج المركز في اللقاء الوطني السادس مستعرضاً أهداف اللقاء الوطني السادس التي تنطلق من دراسة الواقع التعليمي وسبل تطويره من خلال أربعة محاور.

مؤكداً معاليه أهمية الموضوعية والطرح الهادف البناء، ليتم الاستفادة من حوارات المناطق في صياغة أهداف اللقاء الرئيس ومحاوره في منطقة الجوف.

واختتم معاليه كلمته بالشكر لصاحب السمو الملكي الأمير خالد الفيصل أمير منطقة عسير وسمو نائبه صاحب السمو الملكي الأمير فيصل بن خالد بن عبدالعزيز للتسهيلات التي وجدها المركز في سبيل إقامة هذا اللقاء في منطقة عسير، كما قدم شكره لصاحب السمو الملكي الأمير خالد الفيصل لتقدير جهود المركز في خدمة الوطن من خلال منحه جائزة المفتاحة للعام ١٤٢٧ هـ لمركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني، كما قدم شكره لما وجده من ترحيب الأهالي رجالاً ونساءً وشكر جميع المشاركين والمشاركات.

تلا ذلك عرض فيلم توثيقي عن مسيرة الحوار وإنجازات مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني.

ثم تحدث عضو اللجنة التحضيرية بالمركز عن محاور اللقاء والآلية التي سيتم المضي عليها في هذا اللقاء.

ومن أبرز المداخلات والتوصيات:

- التعليم وسوق العمل، نؤمن بالفروق فلماذا لا تراعى تلك الفروق بعد الثانوي.
- العناية بتنقيف الطالب لما يحتاجه من المهن بعد التخرج.
- تطوير المناهج العلمية بما يتواءم مع احتياجات العصر.
- مراعاة تركيز الدراسة فيما يحتاجه الطالب مستقبلاً.
- الالتفات إلى مناقشة الحشو الزائد في المناهج.
- اختصار عدد المقررات الدراسية.
- وضع كتب مختصة بمنهج الحاسب الآلي لزيادة فاعليته.
- منهج الإنجليزي طبق في الابتدائي وفي الوقت نفسه غير في المرحلة المتوسطة، ولم يؤخذ في الحسبان أن طلاب وطالبات المتوسط لم يدرسوا الإنجليزية في المرحلة الابتدائية.
- الرياضيات مملوءة بحشو من المعادلات التي لا يحتاجها الطالب.

- هناك مناهج لا يحتاجها الطالب وهي موجودة بينما هناك احتياجات لا تتضمنها المناهج الحالية.
- المباني التعليمية لا تتوافر فيها البيئة المكانية الملائمة للعملية التعليمية.
- منح كل طالب جهاز حاسب آلي.
- ألا يزيد عدد الطلاب عن ٢٥ طالباً في الفصل الواحد.
- وضع مساحات واسعة خضراء تستوعب الطلاب.
- الاهتمام بالنظرة المستقبلية في تصاميم المباني المدرسية.
- السياسة التعليمية لا تشير إلى بث الحوار بين الطلاب ونريد أن يعرف الطلاب أن اختلاف العلماء أمر طبيعي.
- السياسة التعليمية تتحدث بانتفاء أمني، وتخرج من الحديث عن الانتماء الوطني.
- إيجاد أطباء متخصصين في المناطق لدراسة حالات الاكتئاب بين الطلاب.
- أن تكون الخطط التعليمية مبنية على أهداف ومصالح عليا لا تتعلق بأشخاص ولا تتأثر برحيل وزير ومجيء وزير آخر.
- أن يركز النظام التعليمي على سد الفجوة بين المدرسة وحاجة المجتمع.
- تطوير الأنظمة المالية والإدارية وتقدير دور القطاع الخاص للاستثمار في التعليم.
- تعزيز المهارات العلمية بأنواعها كافة لدى الطلاب.
- الحاجة إلى إعادة النظر في إعداد المعلم.
- اعتماد المعلم على أسلوب التلقين.
- إيجاد معلم منقرغ (معلم أول) في كل مدرسة؛ لإن الإشراف الحالي يتم عن بعد، وهذا فيه خلل لبعده المشرف عن المدرسة.
- السياسة التعليمية تقوم على خدمة جميع شرائح الطلاب ومنهم ذوى الاحتياجات الخاصة. ودمجهم في التعليم العام.
- مما يعيق الدمج وضع المباني وتجهيزها.

- مراجعة سبل التطوير في النظام التعليمي.
- إسهام الإعلام في دعم السياسة التعليمية عبر الشراكة في خدمة الأهداف العليا والقيم السامية.
- لقاء مناطقي مع مسؤولي التعليم والقطاع الخاص.
- تطوير في أساليب التعليم وعدم جمود المعلمين على الأساليب القديمة.
- الاستفادة من الشبكة العنكبوتية في المدارس في التعليم عن بعد.
- الوقوف بالتأني في دراسة البنية التحتية للتعليم.
- تشكيل فريق عمل لدراسة التجربة الماليزية والإفادة منها بما يناسب مجتمعنا.
- تطوير المناهج العلمية، وإعادة النظر فيها.
- أهمية ترسيخ الثوابت والقيم الدينية.
- التنبه إلى خطر ما يتلقاه الفرد في الفضائيات الخارجية.
- تساؤل دور الدولة، وفي الوقت نفسه تتجلى الخشية من عدم قدرة المؤسسات المدنية، والقطاع الخاص بسد الثغرة.
- السياسة التعليمية تحتاج إلى إشاعة ونشر بين الناس والطلاب في جميع المراحل.
- أهمية تفعيل المهارة في الحصول على المعرفة.
- بث الثقة في الطالب وتنمية شخصيته الذاتية.
- أهمية مواكبة التطور في التعليم العالمي، والأخذ بما يدعم تعليمنا المحلي.
- إيجاد التوازن الحسن بين العلوم الإنسانية والتقنية.
- التفاعل مع التطورات العالمية والإفادة منها من خلال الاحتكاك البناء مع الحفاظ على الثوابت.
- يلحظ زيادة نصاب المعلم.
- بيان عدم انتماء بعض المعلمين للمهمة الموكلة لهم.
- كثرة الأعباء على مديري المدارس الصغيرة.
- إسناد بعض المواد في المرحلة الابتدائية لغير المختصين.

- ضعف الدافع الداخلي للمتعلم.
- عدم التواصل البناء بين المدرسة والمنزل.
- نقل المدارس خارج الأحياء الشعبية.
- المعاناة من كثافة التعليم النظري.
- عدم مراعاة النمو السكاني المتزايد في النواحي التعليمية.
- هناك صعوبة في العلاقة بين مديريات المدارس والمشرفات.
- تكدر المعلمات في داخل المحافظات الصغيرة.
- عدم الاستعداد الجاد عند بداية العام الدراسي في بعض القرى والهجر.
- جعل التعليم داعماً لصد التحديات العالمية.
- إنشاء تعليم خاص يحقق كل المتطلبات بكفاءة عالية.
- تعزيز الانتماء إلى العقيدة وإلى الوطن.
- فتح المجال للتمويل من قبل القطاع الخاص.
- عدم مراعاة الأعداد في الفصل الواحد.
- خلو المناهج من التنقيف بأهمية التعليم، وما يحتاجه الطالب في حياته المستقبلية.
- تطوير المباني وجعلها شاملة للمرافق المهمة.
- أن يكون هناك معايير واضحة لاختيار المعلمين.
- قصور اللغة الإنجليزية عن فاعليتها ممثلة في المنهج والمعلم لتفعيل هذه المادة.
- إعادة النظر في كم المناهج، مثل الرياضيات.
- أهمية الثانويات المطورة في تشكيل شخصية الطالب.
- وضع فروق بين المعلمين القدامى وغيرهم من أصحاب الخبرة القليلة.
- ضعف المخرج التعليمي لدى أغلب المؤسسات التعليمية مقارنة بمؤسسات أخرى سواء إقليمية أو عالمية، وله أسبابه ومسبباته.

- حاجة الميدان لكثير من الوسائل التعليمية والتقنية التي تسهل عملية التعليم، وتوفر الكم الهائل من الصرف السنوي سواء المطبوع منها أو التقني الذي يؤمن ثم يحتاج للتحديث.
- حاجة المعلم والمعلمة وعضو هيئة التدريس إلى التطوير المستمر للوصول إلى أفضل الغايات من قدراتهم العلمية والعملية، وذلك من خلال الورش والدورات وتنمية المهارات الفردية بكل الطاقات الممكنة، وخاصة إذا علمنا أن المعلم هو حجر الزاوية في مسيرة التعليم.
- حاجة المؤسسات التعليمية إلى كثير من المشاريع البحثية التي تؤسس لعمل منهجي سليم، وتراجع المقررات وتحديثها، وتدريس عوائق التعليم وتزيلها، وتبحث احتياجات الميدان وتلبيها.
- الحاجة إلى تطوير القيادات التربوية وبشكل مستمر حتى نحصد ثمرات تعليمية مميزة بإذن الله.
- الحاجة إلى مبانٍ مدرسية وجامعية نموذجية تلبي احتياجات العمل التعليمي والتربوي، وتتناسب مع البيئة التعليمية النموذجية.
- الحاجة إلى صياغة شاملة إلى تخصصاتنا الرئيسية والفرعية للطلاب والطالبات وبما يتوافق مع احتياجات المجتمع ويلبي رغبات سوق العمل.
- دراسة إمكانية التقاعد المبكر للمعلمين والمعلمات حتى يمكن الاستفادة الكاملة من الأجيال القادمة في عملية التعليم والتعلم.
- ومن أهم التحديات انشغال المؤسسات التعليمية بما يتعارض مع اختصاصاتها كأعمال التوظيف والتصنيف والرقابة والتقييم، حيث إن أغلب مؤسساتنا التعليمية تمضي نصف العام هي ووزاراتها وجميع أقسامها تعمل في مراجعة طلبات التوظيف للمعلمين والمعلمات والرد على الاعتراضات، وكذلك الأعمال الرقابية والتقديم، فيجب أن تضطلع الجهات الأخرى بمسؤولياتها، وتتفرغ المؤسسات التعليمية لأدوارها الأساسية.

- من أهم التحديات ضرورة مواكبة مؤسساتنا التعليمية للمشاريع المطروحة سواء العالمية أو المحلية كالموهبة ومشاريع التربية الخاصة، وبرامج الاختراعات، ومشروع الحوار الفكري، ومشروع التواصل التقني.
- ومن أهم التحديات هو أن تكون مؤسساتنا التعليمية مؤثرة في المجتمعات متواصلة مع البيئات تؤثر وتتأثر وتتواصل مع العناصر الجماهيرية ونلاحظ تغيراً ملحوظاً بسلوكها وسلوك مجتمعاتها.
- إعادة النظر في كثافة المناهج الدراسية.
- ضعف انتماء الطالب للمدرسة وعدم توافر الرغبة في الذهاب إلى المدرسة.
- هناك انفصال كبير بين الجانبين النظري والعملي.
- إيمان المعلم والمعلمة بأهمية الرسالة والأمانة الملقاة على كواهلهم.
- وضع اختبارات مقننة لاختيار المعلمين والمعلمات.
- إعطاء دورات متميزة للمعلمين والمعلمات.
- إعطاء المعلمين والمعلمات حقوقهم الوظيفية.
- وضع قناة علمية إعلامية لجعلها منبراً تفعل فيه العملية التعليمية.
- جعل المادة قائمة على أسلوب الحوار لا التلقين.
- النظر في حال المعلم الحالي بإعطائه حقه، وتخفيف نصابه، وتهيئة المكان المناسب له داخل المدرسة.
- ضعف الدافع الذاتي لدى المعلمين في الالتحاق بالدورات التأهيلية غير الإلزامية، لذلك يجب وضع الحوافز.
- إيجاد دورات تدريبية إجبارية تأسيسية.
- وضع متابعة مقننة فاعلة لدعم العملية التعليمية.
- ليس هناك تمييز بين الطلاب وبخاصة الموهوب من غيره.
- الاستفادة من المباني الحكومية في المدن في الفترة المسائية.
- وضع بدل للمعلمين والمعلمات العاملين في الأماكن النائية.
- دعم وزارة التربية والتعليم للجهات المساهمة.

- الإعداد الجيد لمعلمي ومعلمات التربية الخاصة، والعناية باحتياجات هذه الفئة.
- ربط تقويم المعلم بحوافز مشجعة مادية ومعنوية.

الجلسة الثالثة

تم في هذه الجلسة (الثالثة) مناقشة بعض القضايا المهمة، مستخلصة من الجلستين الأولى والثانية، وتم عرضها وتناولها بعمق، ودار الحوار في جوٍّ فاعلٍ بناءً، وتمثل هذه القضايا في الآتي:

- أهمية الانتماء الوطني في المناهج والسياسة العليا للتعليم.
- المناهج العلمية والمقررات الدراسية ومدى مناسبتها للوضع الحالي وجدوى الاختصار والاقتصار على المعلومة الضرورية المفيدة، وهل تؤدي تلك المناهج إلى بناء شخصية سليمة قادرة على التفكير والإبداع لدى الطالب والطالبة.
- أهمية الجودة الشاملة لمخرجات التعليم، والتشجيع على إجراء المشاريع البحثية التي تؤسس لعمل منهجي سليم يسعى إلى تطوير التعليم ورصد عوائقه، مع قيام مؤسسات مستقلة بتطوير أساليب تقويم العملية التربوية.
- الاهتمام بالصحة النفسية في التعليم تحت إشراف متخصصين في المدارس لمعالجة العوارض النفسية لدى الطلاب والطالبات.
- الطالب والمعلم والمبنى محور العملية التربوية ووضعها في أرض الواقع يتخلله جوانب إيجابية وسلبية والوصول إلى تشخيص العلل السلبية التي تعيق تطوير العملية التعليمية.

وقد تم التوصل إلى بعض النتائج والتوصيات، ومن أبرزها:

- هناك تناقضات لدى الطالب بين ما يدرسه وما يمارسه، وما يسمعه، وهذا بدوره يسبب العوارض النفسية، والصحة النفسية لن تتحقق ما لم يتحقق التوازن والانسجام بين ما يدرسه الطالب وما يسمعه في الإعلام.

- لدينا انتماء وطني، ولكنه يحتاج إلى دعم من المناهج والتعليم.
- أهمية الجودة الشاملة، وقد أثبتتها القطاع الخاص في التعليم العام، وأن تتوسع في دعم القطاع الخاص في الاستثمار في التعليم العام.
- حل مشكلة الرسوم المفروضة في القطاع الخاص، بدعم الأسر التي لا تستطيع دفع الرسوم، وتزويد القطاع الخاص بالمباني المدرسية ضمن شروط خاصة مع تقليص في المدارس الحكومية.
- الانتماء الوطني لن يتأتى إلا بالممارسة الفعلية في المدرسة.
- الربط بين المبنى والتجهيزات.
- لماذا لا تبنى المناهج على ثقافة الحوار؟
- التجديد والتطوير والتبديل في مديري التعليم ومديري المدارس.
- أن يكون الحوار موجوداً في السياسات العليا والتعليم.
- أن يكون هناك تعليم إلكتروني في مدارسنا.
- تدريس اللغة الإنجليزية من الصف الأول الابتدائي.
- تفعيل منهج التربية الوطنية في مدارسنا وهي تربية وسلوك مثل أن تكون مادة.
- منهج التربية الإسلامية في هذا العام مبنية على مهارات التفكير.
- تفعيل دور الحوار داخل المدارس يسهم في حل المشكلات النفسية.
- تدوير المناصب أمر صحي ومناسب لتجديد الأفكار وأساليب العمل.
- المشكلات النفسية لم تصبح ظاهرة حتى نعرضها من أولويات الحوار.
- الانتماء الوطني يحتاج إلى القدوة من المدرس ومدير المدرسة وجهازها التعليمي والإداري.
- المناهج العلمية ومدها الزمنية، ومددها الزمنية لا يساعد على إنجاز تنمية مهارات التفكير والإبداع.
- وضع حصة للثقافة العامة؛ لتنمية مهارات التفكير، وتوسيع الثقافة لدى الطلاب.

- فيما يتعلق بموضوع الصحة النفسية، أين هم المتخصصون والمتخصصات، وهذا يقودنا إلى التوسع في أقسام الصحة النفسية في الكليات.
- يقترح توزيع موضوعات مادة التربية الوطنية بين بقية المواد.
- مناهج التربية الإسلامية في الصفوف الدنيا تقوم على الحفظ.